



مجلة بحوث الشرق الأوسط



مجلت علميت محكمت (معتمدت) شهريت يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون – تأسست عام ١٩٧٤

العدد الخامس والستون (يوليو ٢٠٢١) الترقيم الدولي: (9504-2536)



الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرك، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزير. أكب جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأكب شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها مر. الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة مر. مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية: ٢٠١٦ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلـة علمية محكمة متخصصة في تتنئون الاتنبق الأوسط

مجلة مُعتمدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري 🖳 📜 📆 www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
 - معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
 - تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الخامس والستون- يوليو ٢٠٢١

تصدر شهربًا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤





مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحَكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًا) يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

إشراف إداري عبيرعبدالمنعم أمين المركز

سكرتارية التحرير نهانوار رئيس وحدة البحوث العلمية

ناهد مبارز رئيس وحسدة النشسسر راندانوار وحسدة النشسسر

زينب أحمد وحسدة النشسر شيماء بكر وحسدة النشسسر

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني وحدة الدعم الفني هند على حسن وحدة الدعم الفني رانيا محمد صلاح

> تدقيق ومراجعة لغوية د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

رئيس مجلس الإدارة الأستاذ الدكتور/ هشام تمران نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة ورئيس مجلس إدارة المركز

> رئيس التحرير الأستاذ الدكتور/أشرف مؤنس مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)

أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)

أ.د. طـارق منصـور (جامعة عين شمس - مصر) إ

أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر) ا

أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)|

أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)

أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)

لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)

أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت-العراق) ا

أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)

أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

توجمة المرالسلات الخناصة بالمجلة الى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس اللتحرير البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

• وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566 تليفون: 24662703 (202+) هاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129 (2+) ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر



عجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ كلية الآداب جامعة الأسكندرية مصر
 - أ.د. أحمد الشربيني
 - أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
 - أ.د. السيد فليفل
 - أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
 - أ.د. أيمن فؤاد سيد
 - أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر
 - أ.د. حمدي عبد الرحمن
 - أ.د. حنان كامل متولى
 - أ.د. صالح حسن المسلوت
- وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب جامعة عين شمس مصر رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية فرع الزقازيق - جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
 - كلية الآداب جامعة المنيا،
 - ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات مصر
 - عميد كلية الآداب الأسبق جامعة حلوان مصر

عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر

كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر

عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر

رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر

عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر

كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر

- كلية اللغة العربية بالمنصورة جامعة الأزهر مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة جامعة الأزهر مصر
 - كلية الأداب جامعة بنها مصر
 - كلية الآداب نائب رئيس جامعة عين شمس السابق مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة الجلالة مصر
 - كلية التربية جامعة عين شمس مصر
 - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء مصر
 - كلية الآداب جامعة عين شمس مصر
 - كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
 - كلية التربية جامعة عين شمس مصر
 - ي ... كلية الأداب - جامعة المنيا - مصر
 - كلية السياحة والفنادق جامعة مدينة السادات مصر

- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
 - أ.د. عاصم الدسوقي
 - أ.د. عبد الحميد شلبي
 - أ.د. عفاف سيد صبره
 - أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله
 - أ.د. فتحي الشرقاوي
 - أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
 - أ.د. محمد السعيد أحمد
 - لواء/ محمد عبد المقصود
 - أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
 - أ.د. مصطفى محمد البغدادي
 - أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي

العدد الخامس والستون

- الهبئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتب الهجائي:

• أ.د. ابراهيم خليل العَلاّف جامعة الموصل- العراق

• أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية

جامعة مؤتة- الأردن • أ.د. أحمد الحسو

مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا

جامعة الملك سعود- السعودية • أ.د. أحمد عمر الزيلعي

الأمين العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية

• أ.د. عبد الله حميد العتابي كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق

> جامعة أم القرى – السعودية • أ.د. عبد الله سعيد الغامدي

عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات

• أ.د. فيصل عبد الله الكندري جامعة الكويت- الكويت

رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس - تونس

• أ.د. محمد بهجت قبيسي

• أ.د. مجدى فارح

حامعة حلب- سوريا

• أ.د. محمود صالح الكروي

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany

• Prof. Dr. Andrew J. Smyth Southern Connecticut State University, USA

• Prof. Dr. Graham Loud University Of Leeds, UK

• Prof. Dr. Albrecht Fuess

• Prof. Dr. Jeanne Dubino Appalachian State University, North Carolina, USA

• Prof. Dr. Thomas Asbridge Queen Mary University of London, UK

• Prof. Ulrike Freitag Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٥٦

الصفحة	عنوان البحث
	١- صلاح الدين الأيوبي (١١٣٨-١١٩٣م) في كتابات
7 £ - 1	المؤرخات الإماراتيات «نماذج مختارة»
	أ.د. محمد مؤنس عوض
	 ٢ طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار
7 5 - 70	السياسي بعد عام ٢٠٠٣
	م.د. أحمد شحاذه محمد
	 ٣- أسس التحليل السياسي وأبعاده في النظم السياسية «دراسة
1.7 - 70	في إسهامات الأنثروبولوجيا السياسية»
	أ.م. عمر جمعة عمران
Y	٤ – صورة المظلوم
	الباحثة/ نادية علي محمد
	٥- أثر دلالة اللفظ القائمة على الدليل المنطقي عند القاضي
VY - 1 TV	عبد الجبار المعتزلي في إثبات صحة الأصول الخمسة
	أ.م. ليلى عباس خميس
	٦- جدلية العلاقة بين تزامنية المؤثرات السمعية والبصرية في
174	مسرح الطفل مسرحية ابن آوي المتطور أنموذجًا
	م.م. ناجد جباري علي
	٧- حل النزاعات اليومية بين الأطفال وعلاقته بالكفاءة الذاتية
££ - Y.9	لمعلمة الروضة
	أ.م. هند لؤي عبد الحميد

تابع محتويات العدد ٦٥

الصفحة	عنوان البحث
777 - 775	٨ – قراءة النص الكرافيكي وفق تصورات البنيوية والتفكيك
	م.م. زید حیدر خالد فرمان
	٩- تقدير بعض المركبات الفلافونويدية المستخلصة من بعض
	أنواع الجنس Euphorbia من العائلة Euphorbiaceae
	النامية في العراق باستعمال جهاز التحليل الضوئي للسوائل
777 - 787	ذي الكفاءة العالية HPLC
	م.م. أزهار طاهر صليبي
	١٠ - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وصراع
207 - 794	السيادة على القارة القطبية الجنوبية (١٩٤٧ – ٥٩٥٩م)
	د. إسحق عزيز فريج





طبيعة النظام السياسي في العراق وإشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣

م.د. أحمد شحاذه محمد كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد جامعة بغداد



BANG BANG Over iouvnols also



الملخص:

أصبح الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر من أهم التطلعات التي تسعى إليها الدول والشعوب لما له من انعكاسات إيجابية على الدولة والمجتمع معًا، وعلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا الاستقرار لا يتحقق إلا بتكاتف الدولة والمجتمع معًا. وترتبط ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بظاهرة العنف السياسي، فعندما يحظى النظام السياسي ومؤسساته بالرضا والقبول المجتمعي لإحساسهم بأن النظام يستجيب لمتطلباتهم واحتياجاتهم المشروعة، فهذا يعني غياب العنف وتحقيق الاستقرار السياسي. من هنا جاءت هذه الدراسة لتستعرض أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، وما هي التداعيات التي نتجت عن عدم الاستقرار سياسيًا ومجتمعيًّا، ثم بيان أهم المتطلبات الرئيسة التي ستساهم من حدة هذه الظاهرة وصولًا لبناء دولة القانون والمؤسسات.

M.E.R.C

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي – التعددية السياسية – الديمقراطية التوافقية.



Abstract:

Political stability has become one of the most important aspirations of countries and peoples because of its positive repercussions on the state and society together, and on all political, economic and social fields, and this stability can only be achieved by the unity of the state and society together. Political instability is linked to the phenomenon of political violence. When the political system and its institutions are satisfied and accepted by society because they feel that the regime is responding to their legitimate needs and needs, this means the absence of violence and political stability. This study presents the main reasons that led to the increasing political instability in Iraq, the repercussions of political and social instability, and the most important main requirements that will contribute to the establishment of a state of law and institutions.



Keywords: Political Stability - Political Pluralism - Consensual Democracy.

المقدمة:

تسعى العديد من الدول إلى بناء الاستقرار السياسي باعتباره المدخل الحقيقي لتحقيق النجاح والتتمية الشاملة، وهو هدف لكافة المجتمعات والأمم التي تحلم بالسلم والأمن والرفاهية. لقد عانى العراق كدولة ومجتمع من هذه الظاهرة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيا منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وبرزت بشكل خاص أثناء فترة حكم النظم الشمولية والعسكرية التي حكمت العراق، وبعد عام ٢٠٠٣، وسقوط النظام السياسي الحاكم، والاتجاه نحو التحول الديمقراطي، ونتيجة للقرارات التي اتخذها المحتل الأمريكي بحل مؤسسات الدولة العراقية المدنية والسياسية والعسكرية، حدث فراغ سياسي وأمنى أدى بدوره إلى خلق فوضى في كل شيء، كان عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أبرز سماتها التي لا تزال آثارها بارزةً حتى الوقت الحالى. لقد كانت وراء هذه الظاهرة أسباب وعوامل كثيرة منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتراكمات الموروث التاريخي الاستبدادي، وكذلك الفهم الخاطئ للمفاهيم والمبادئ الديمقراطية من قبل القوى والأحزاب السياسية، وكذلك من قبل أفراد المجتمع بعد عام ٢٠٠٣. ولعل أبرز أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي كانت بناء النظام السياسي في العراق على أساس التوافق، والمحاصصة السياسية بين القوى السياسية التي تمثل أطياف الشعب العراقي المختلفة وبرعاية المحتل الأمريكي، مما أدى إلى وجود مثلبة في سير العملية الديمقراطية ساهمت في مخرجات سلبية كان لها التأثير السلبي البالغ على مستقبل الدولة والمجتمع في العراق كادت كل أزمة سياسية أو اجتماعية أن تؤدي إلى الانهيار السياسي والمجتمعي. وترتبط ظاهرة الاستقرار السياسي بظاهرة العنف السياسي، حيث من الممكن ممارسة العنف السياسي من قبل أفراد المجتمع أو من القوى السياسية المتنافسة، أو من السلطة الحاكمة نفسها، فعندما يحظى النظام السياسي ومؤسساته بالرضا والقبول من جانب الشعب لإيفائه بمتطلباتهم واحتياجاتهم المشروعة، فهذا يعنى غياب العنف بكافة أشكاله وبالمقابل سيحافظ المواطنين على النظام ومؤسساته. ولديمومة هذا التفاعل لابد

للنظام السياسي ومؤسساته من التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع التي تعبر عنه باعتبار النظام هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع. وتكمن إشكالية هذه الدراسة كون استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتراكم مسبباتها، وايجاد الحلول المؤقته والترقيعية لها، دون البحث الحقيقي عن حلول جذرية ستؤدى حتمًا إلى فشل العملية الديمقراطية برمتها في العراق واستمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. كما تفترض الدراسة على أن توافق الفرقاء السياسيين المؤثرين في السياسة والمجتمع نحو البدء بتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، والإجماع على دستور شامل وجامع، والرغبة في بناء عراق موحد ومستقر سيؤدي بدوره إلى بناء الاستقرار السياسي وصولًا لدولة القانون والمؤسسات 0111

> المبحث الأول تأصيل نظري

أولًا - معنى ومفهوم الاستقرار السياسى:

أصبح تحقيق الاستقرار السياسي يشكل أهم التطلعات والأهداف التي تسعى إليها الأمم والشعوب لما له من انعكاسات إيجابية على المدى البعيد وعلى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا الاستقرار لا يتحقق إلا بتكاتف الدولة والمجتمع معًا. ويُعد مصطلح الاستقرار السياسي مفهومًا غامضًا ومعقدًا ومعياريًّا، وظاهرة تتميز بالمرونه والنسبية، فما قد يتسبب في استقرار دولةٍ ما، قد يتسبب في الوقت نفسه في عدم استقرار دولة أخرى. كما أن الاستقرار السياسي يوفر البيئة المناسبة للوصول إلى الأمن والتتمية والازدهار والتطور، فعندما تتمتع دولةٍ ما باستقرار سياسي ومجتمعي، فهذا دليل على أن النظام السياسي قادر على إدارة الصراعات الداخلية واستيعابها بطريقة سليمة وناجحة دون استخدام للقوة والعنف.

هناك من يري أن الاستقرار السياسي " ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية تُشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته للاستجابه لمتطلبات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات من دون استخدام للعنف السياسي إلا في أضيق الحدود، دعمًا لشرعية النظام وفعاليته "، وهناك رأي آخر يرى بأنه " حالة من الاتفاق العام في الرأي بين الجماهير والنخبة حول القواعد والمبادئ التي يعمل وفقها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية "(١). وأيضًا هناك تعريف آخر اعتمد في تعريفه على الاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهه والمؤسسية السياسية من جهه أخرى وإن اختلفت درجة هذه العلاقة (٢). فظاهرة عدم الاستقرار السياسي تعني عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات والصراعات التي تواجهه داخل المجتمع بحيث لا يستطيع السيطرة على الوضع، ويصاحبه استخدام للعنف السياسي من جهه، وتناقص في كفاءة وشرعية النظام من جهه أخرى، كما وتشير ظاهرة عدم الاستقرار السياسي إلى الحالة التي لم يعد فيها الصراع الاجتماعي منظمًا بصورة مناسبة (٢). وترتبط ظاهرة الاستقرار السياسي بظاهرة العنف السياسي، حيث من الممكن ممارسة العنف السياسي من قبل الأفراد أو مجموعات منهم ضد مؤسسات الدولة، أو ضد النخب السياسية الحاكمة لممارسة الضغط على النظام السياسي من أجل تحقيق مطالب خاصة أوعامة. فعندما يحظى النظام السياسي ومؤسساته بالرضا والقبول من جانب المواطنين لإحساسهم بأنه يستجيب لمتطلباتهم واحتياجاتهم المشروعه، فهذا يعنى غياب العنف بكافة أشكاله، وبالمقابل سيحافظ المواطنين على النظام ومؤسساته، ولديمومة هذا التفاعل لابد للنظام السياسي ومؤسساته من التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع التي تعبر عنه باعتبار النظام هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع. ففي تعريفه للاستقرار السياسي يربط " ديفيد أوستن David Easton" بين درجة الاستقرار ودرجة التغيير الاجتماعي وحدته في المجتمع، فهو يرى أن الاستقرار عادةً مايرتبط بنوع من التغيير البطيئ والذي لايخلق اهتزازات سريعة ومفاجئه في

العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع إلى ظهور عدد من أشكال عدم الاستقرار في المجتمع (٤). ولا يتطلب إمتلاك النظام السياسي للقوة العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي، فهناك العديد من الدول لاتمتلك القوة العسكرية، ولا الأجهزة الأمنية والمخابراتية الضخمة لكنها تتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي المستقر. فجوهر الاستقرار السياسي ومضمونه ليس امتلاك القوة العسكرية والأمنية واستخدامها ضد أبناء الشعب، وانما هو وليد تدابير ومتطلبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تتكامل مع بعضها البعض لتشكل بدورها رافدًا أساسيًّا ومهمًّا لتحقيق الاستقرار دون اللجوء للقوة المفرطه وفي هذه الحاله تتحقق الشرعية للنظام السياسي. وبما أن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة نسبية وليست مطلقة، فإن الدولة ذات المجتمع المتعدد المكونات عرقيًا ودينيًا ومذهبيًا ليس بالضرورة أن تكون دولة غير مستقره، فهناك العديد من الدول تتمتع بالتعددية لكنها دول مستقرة بفضل الديمقراطيات التي تطبقها بشكل صحيح، بالإضافة إلى كفاءة وقدرة مؤسساتها.

هناك العديد من المؤشرات لتحقيق الاستقرار السياسي، أيرزها:-

١- التداول السلمي للسلطة، فبدون هذا المتطلب تُعد الديمقراطية ناقصة وغير شرعية، ويأتي التداول السلمي للسلطة الذي يُعبر عنه من خلال الانتخابات الحرة المباشرة، حيث التنافس السياسي السلمي بين الأحزاب السياسية، وليس عن طريق استخدام القوة. وبواسطة التداول السلمي للسلطة نكون أمام دولة وحكومة رشيدة كفوءة ومستقرة وقادرة بمؤسساتها السياسية المستقرة والمؤمنه بالتغيير والتطور وتلبى احتياجات الشعب بنجاح من خلال مأسسة العملية السياسية التي تساهم في بناء الثقة السياسية بين النخبة السياسية والجماهير، وفي نفس الوقت، فإن التداول السلمي للسلطة يعبر عن مجتمع مدني متحضر يؤمن بالتطور والتغيير، ويمتلك ثقافة سياسية مساهمة، حينها يتمتع النظام السياسي بالشرعية السياسية (°).

- ٧- أن يكون هناك احترام وتطبيق للقوانين والقواعد الدستورية الديمقراطية والإلتزام بها من قبل النظام السياسي والأفراد سواء. وبالإضافة إلى شرعية النظام السياسي يجب أن يكون النظام السياسي قادرًا على حماية الدولة ومؤسساتها ومواطنيها من أي اعتداء داخلي أو خارجي، بالإضافة إلى محدودية التغيير في المناصب القيادية السياسية المهمه، واستقرار في منظومة السلطة التشريعية، وقدرة النظام السياسي وتمتعه بالمرونه والانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية، ومنظمات المجتمع المدنى مقترنة بالاعتدال في السلوك والموقف (٦).
- ٣- التنمية السياسية، حيث يرتبط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية بعلاقة وثيقة، بحيث لايمكن تحقيق أحدهما بمعزل الآخر. وتأتي هذه العلاقة الترابطية كون التنمية السياسية عملية تجديد تتمثل في استجابة النظام السياسي للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة ومواكبتها من خلال تبني ثقافة تتسم بالعقلانية. فالتنمية السياسية هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار المجتمعي، وزيادة معدلات المشاركة السياسية، وقدرة الحكومة على إدارة الدولة بنجاح، وتهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة (١٠). فالمؤسساتية هي جوهر التحديث السياسي وإحدى آلياته، ويعني التحديث السياسي إيجاد مؤسسات سياسية أكثر فاعلية وأفضل تكيفا وعقلانية ويمكنها من تنمية قدراتها ورفع مستوى أدائها حتى تصبح قادرة على إنجاز المتطلبات التي تفرزها عملية التحديث ".).
- 3- نجاح السياسات الاقتصادية، فهناك علاقة تكاملية بين الاستقرار السياسي والتتمية، حيث لايمكن الحديث عن استقرار سياسي بدون وجود تتمية، ولا وجود للتتمية بدون استقرار سياسي. فاستقرار الدول وانظمتها السياسية يُعد عاملًا محوريًا ورئيسيًا في تحقيق رفاهية المجتمع، ولايتحقق ذلك إلا بوضع برامج وخطط استراتيجية تتموية والعمل على نجاحها في كافة

المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أصبحت التنمية المستدامة في الوقت الحاضر من أهم الأولويات التي تضعها الدول في خططها وبرامجها السياسية والاقتصادية. وبالمقابل فإن عدم الاستقرار السياسي يُعد أحد التحديات التي تقف بوجه الخطط التنموية، حيث سيكون الإنفاق المالى لمؤسسة الأمن والدفاع أكثر بكثير من الإنفاق المالى على الخطط التتموية (٩). فعجز النظام السياسي ومؤسساته السياسيه عن تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة يؤدي إلى تتاقص في كفاءته وشرعيته السياسية يقابله زيادة في استخدام العنف الأمر الذي يُهدد كيان الدولة والمجتمع معًا، عندها تبرز الولاءات الفرعية على حساب الوحدة الوطنية.

ثانيًا – التعددية السياسية ومسألة البناء الديمقراطي:

يُعد التحول الديمقراطي من نظم سلطوية غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية دستورية عملية صعبة وبالغة التعقيد، خاصة إذا كان هذا التحول نتيجة تدخل عسكري وليس عن طريق النظام السياسي الحاكم، أو نتيجة ثورة شعبية داخلية تطالب بإسقاط النظام وممارسة الديمقراطية التي حُرموا منها، على اعتبار أن الديمقراطية هي حكم الشعب، ويتم بمقتضاها ممارسة الديمقراطية بين الحكومة والمجتمع. حيث يتم بواسطتها انتهاج الأسلوب الديمقراطي كشرعية وممارسة. ومن خلال الديمقراطية تتتهى أزمة الشرعية للنظام السياسي، وأزمات الهوية والمشاركة السياسية والتنمية، يُصاحبها تغير باعتبارها نمطًا جديدًا يفسر علاقة السلطة بالمجتمع.

تعنى التعددية السياسية " مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في عملية التأثير على القرار السياسي في مجتمعها " (١٠٠). وتفترض التعددية السياسية وجود تتوع واعتراف واختلاف يحول دون تمركز السلطة والحكم بفعل وجود عدة دوائر انتماء في المجتمع، واحترام هذا التنوع والاختلاف، والسماح بحرية التعبير عن الرأى لكافة القوى السياسية والمدنية بحق المشاركة السياسية من أجل الدفاع عن حقوقها ومصالحها من خلال الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ولممارسة التعددية بصورة صحيحة يتطلب وجود أطر دستورية وقانونية تُهيئ المناخ لخلق تنوع مؤسسي وتنظيمي داخل المنظومة السياسية، وتؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات، وحق المساواة، واحترام وحماية حقوق الإنسان وبشكل سلمي (۱۱). ولايمكن للتعددية السياسية والحزبية أن تعمل بصورة حقيقية بدون نضج سياسي، ومناخ فكري واجتماعي واقتصادي وقانوني وتربوي، كما إن التحول الديمقراطي من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية وإطلاق حرية عمل الأحزاب دون دراسة وتخطيط وتشريعات مسبقة وبطريقة عشوائية سيبعد الممارسة الديمقراطية عن معناها الحقيقي، حيث إن النظم السلطوية تحاول طمس المجتمع المدني ومؤسساته أثناء فترة حكمها.

إن التصور العام لغالبية الدراسات السياسية حول موضوعة الديمقراطية هو أن التحول من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية يقود تباعًا إلى الاستقرار السياسي حيث التعدية السياسية، والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير عن الرأي وفعالية مؤسسات المجتمع المدني التي تتكامل مع بعضها البعض لتشكل وضعًا مستقرًا داخل الدولة والمجتمع حتى لو كانت الدولة ذات مجتمع تعددي. بينما نجد هناك رأي آخر يرى أن الاستقرار السياسي ليس عاملًا حتميًا للتحول الديمقراطي، وأن النظم الديمقراطية لاتضمن تحقيق الاستقرار السياسي خاصةً إذا كان هناك مشكلات اقتصادية تعصف بالبلاد وتعيق من عملية التنمية، فعدم المساواة في الحقوق، والتنوع الإثني والعرقي يخلق بيئة قلقه وغير أمينه تساهم في إدامة عدم الاستقرار، ويرى هذا الرأي أن العامل الحاسم لتفسير تلازمية العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي لايتمثل في تحديد أثر أحدهما على الآخر الأمر الذي يتطلب إدخال عوامل وسطية أخرى لتحقيق الاستقرار الديمقراطي خاصةً مع وجود أنظمة ديمقراطية لكنها تعانى



من عدم الاستقرار، ومن أهم تلك العوامل التعددية السياسية ودور الأحزاب السياسية في بناء الاستقرار المؤسساتي وشرعية التحول الديمقراطي (١٢).

إن تحقيق مبدأ الشرعية يتطلب ضرورة توافق إرادة السلطة الحاكمة مع إرادة المحكومين، وتكون معبرة عن رضا وطموح الأفراد. وتعد الشرعية هي المحدد الحقيقي للتداول السلمى للسلطة الذي يمنع تركيز السلطة ويضمن انتقالها بين القوى والفئات السياسية، وكذلك لضمان احتفاظ الشعب بدوره في عملية المشاركة والتأثير في عملية صنع القرار. وتعتمد التعددية على مرتكزات أهمها الإيمان بالاختلاف في الرأي والفكر بين أفراد المجتمع، ويعد الإطار القانوني هو العامل الضامن لوجود وعمل التعددية، فهو الذي يحدد وجود الأحزاب السياسية، ويعمل على تنظيم عملها، وبدونه تحل العشوائية والفوضى السياسية في عمل الأحراب، وتخلق صراع سياسي غيرمستقر. وبما أن التعددية الحزبية تعنى وجود عدة أحزاب سياسية ذات قوة متساوية كلُّ منها يمثل سياسة محددة بخصوص إحدى المسائل المهمه، فإن التعددية السياسية إذن هي أساس التعددية الحزبية، فلا وجود للتعددية الحزبية إلا إذا وجدت التعددية السياسية التي تعنى وجود قوى اجتماعية لديها رؤى سياسية مختلفه تتنافس فيما بينها للوصول إلى الحكم والسلطة (١٣). وهنا تكون التعددية السياسية الضمان الحقيقي لإشراك جميع الأفراد في العملية السياسية، وممارسة عملية التداول السلمي للسلطة. حيث إن التنافس السياسي بين القوى والأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة وعملية تبادل الأدوار لمواقع الحكم والمعارضة يُعد الممارسة الحقيقية للديمقراطية. ويشترط في عملية التداول السلمي للسلطة عدة متطلبات أهمها:

١ - وجود آليات دستورية وسياسية ديمقراطية تنظم عملية الانتقال السلمي للسلطة وفق نظام انتخابي، على اعتبار أن الانتخابات هي الأداة التي تجري بها عملية الدخول والخروج من السلطة، فهي الضامن الوحيد لعدم بقاء أحد الأطراف السياسية في السلطة إلى ما لا نهاية. فالدستور هو الذي يحدد شكل العمليات السياسية الديمقراطية وعملها وتفاعلاتها الديمقراطية.

- ٢ وجود توافق سياسي بين القوى السياسية حول سير المؤسسات وطريقة عملها لضمان ديمومة واستمرار عمل الدولة، فالتداول السلمي للسلطة لايعني تغيير أجهزة الدولة، وإنما هو تغيير للنخب الحاكمة. واحترام الأحزاب السياسية للنظام السياسي والدستوري للدولة، وأن الوصول إلى السلطة هو لتحقيق المصلحة العامة، وليس المصلحة الشخصية أو الفئوية، وهو أحد المتطلبات الضرورية لنجاح عملية التداول السلمي للسلطة.
- ٣ وجود حياة حزبية مستقرة، ومنتظمة قائمة على ثقافة المشاركة، وتقبل الاختلاف. فالتداول السلمي للسلطة ليس مجرد آليات دستورية وسياسية فقط، وإنما هو منهج وثقافة على الأحزاب والقوى السياسية الالتزام به، فالوصول إلى السلطة لايعد مكسبًا لشخص أو حزب أو جماعة معينه، بل هو مكسب للكل باعتباره تكليفًا شعبيًا.
- خدمان مكانة المعارضة دستوريًا وحماية حقوقها كي تحافظ على كيانها المستقل لما لها من دور ومكانة في النظم الديمقراطية يكاد يساوي دور الأغلبية الحاكمة.
- ضرورة توفر وعي اجتماعي عام بأهمية مبدأ التداول السلمي للسلطة كونه يقف في وجه الاستبداد والتعسف التي قد تمارسه السلطه السياسي الحاكمة. فما نسميه استقرارا اجتماعيا ليس في حقيقته سوى توازن بين القوى وهذا التوازن غير مستقرًا، وإنما هو توازن جدلي وفي تجدد مستمر، ووجود الدولة هو الذي يعطي هذه الجدلية الإطار الذي يسمح في الوصول إلى التجاوز لا إلى التدمير.
- 7- تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا مؤثرًا في نشر ثقافة التسامح بين مكونات المجتمع، والإيمان بحرية التعبيرعن الرأي، والتعددية المبنية على المشاركة والتسامح، والثقافة المدنية، فالتسامح والتعددية يحققان معًا أهداف مجتمعية خلاقه ومبدعة تعمل بلا قبود.



إن الديقراطية هي حكم الأغلبية، والمقصود بالأغلبية هنا هو الأغلبية السياسية وليس الأغلبية المجتمعية، فالأغلبية السياسية أفقية تمتد على كل مساحة الدولة بغض النظر عن الجنس أوالدين أوالعرق أوالطائفه أوالمذهب، في هذه الحاله تقوم وتنشأ الأحزاب على أساس وطنى، أما الأغلبية المجتمعية تكون عمودية تتشكل من خلال العلاقات الفرعية والانتماءات العرقية والدينية والطائفية والمذهبية، وفي هذه الحالة تقوم الأحزاب على أساس الانتماءات الفرعية وليس الوطنية.

ثالثًا - العنف السياسي والتحول الديمقراطي:

يُعد العنف ظاهرة وسلوك إنساني قديم، مارسته المجتمعات بصور وأشكال مختلفه نتيجةً لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تتفاوت درجة تأثيرها من مجتمع إلى آخر. وظاهرة العنف لها مسببات ترتبط بالبيئة الداخلية والخارجية للدولة. وفي مراحل إنتقال المجتمعات من مرحله إلى مرحلة أخرى مختلفه سياسيًا واجتماعيا، غالبًا ماتتعرض الدولة إلى هزات عنيفه تهدد كيانها، خاصةً إذا كانت هذه الدولة تملك مجتمعًا تعدديًا، وقد تحولت من مرحلة النظام الشمولي إلى مرحلة النظام الديمقراطي. ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود أرضية مسبقه معده ومهيأه لنجاح هذا التحول أبرزها انعدام الثقافة والوعى الديمقراطي للأفراد، فيتم حينها اللجوء إلى العنف كأحد وسائل التعبير وتحقيق الأهداف بالقوة، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي. وتُعد ظاهرة العنف السياسي إحدى أخطر التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع معًا، فهذه الظاهرة تكرس من حالة عدم الاستقرار، وتعطل عملية التنمية، وتتلاشى على ضوئها نجاح فرص التحول الديمقراطي، وبناء المجتمع المدني. وهناك أسباب للعنف السياسي قد تكون اقتصادية أوسياسية أو اجتماعية، ولعل أخطرها العامل الديني والثقافي، فالتطرف الديني لا يزال حاضرًا وبقوة في دول العالم الثالث، حيث يتداخل التعصب الديني الأعمى مع الجمود الثقافي لتبرز ظاهرة العنف والإقصاء ونبذ الآخرين، حيث ينعدم الحوار وتصبح ثقافة الإقصاء هي الثقافة السائدة في المجتمع وأحد ثوابت الفضاء السياسي والمجتمعي

لتظهر في النهاية فكرة " الدولة - الفئه " بدلًا من فكرة " الدولة - الأمة "، وهذا يؤدي إلى ا تخندق المجتمع على شكل فئات وطوائف ليأخذ الصراع شكلًا افقيًّا. فظاهرة عدم الاستقرار السياسي تتميز بالمرونة، وتشير إلى عجز النظام السياسي ومؤسساته عن القيام بما يلزم من سياسات وتغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجهاتها، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دائرة الصراع، والعنف المتبادل وتقويض شرعية النظام وفاعليته وصولًا لعدم الاستقرار السياسي.

يشير مفهوم العنف إلى " الإستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك العقاب في حريات الآخرين "، والعنف هو " سلوك عدواني بين طرفين أو أكثر يتم فيه استخدام الضغط أو القسوة استخدامًا غير مشروع وغير قانوني لتحقيق مكاسب معينه، أو تغيير وضع " (فا). فهو ظاهرة مركبة لها جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، ويصبح العنف سياسيًّا عندما تكون أهدافه وغاياته سياسية، فالعنف السياسي يشير إلى معنى " استخدام القوة أوالتهديد باستخدامها الإلحاق الأذي والضرر بالآخرين من أجل تحقيق أهداف سياسية " (١٥). ويُعد العنف السياسي أحد أشكال الصراع، ويرتبط ارتباطاً وثيقًا بالإرهاب السياسي باعتبارهما يشتركان بالوسيلة والهدف وهي العنف والترهيب لتحيق أهداف سياسية، فالعنف السياسي هو المظهر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي، لكنه ليس مرادفًا له، حيث إن عدم الاستقرار السياسي مفهوم أوسع وأشمل من العنف السياسي. وهناك مؤشرات وأسباب من شأنها أن تؤدى إلى تزايد العنف السياسي أبرزها: -

١- الأسباب السياسية- إن هدف النظم السياسية غير الديمقراطية هو البقاء والاستمرار بالحكم، واستخدام القوة المفرطة في الحفاظ على السلطة ضد قوى المعارضة، والجماعات التي تشكل تهديدًا وتحديًا مستمرًا لها. ومن جانب آخر، تلجأ القوى السياسية والاجتماعية إلى العنف السياسي ضد السلطة

لشعورها بالتهميش والإقصاء بهدف تغيير السلطة السياسية سواءً كليًّا أو جزئيًّا (١٦). وقد يساهم العنف الذي تمارسه السلطه السياسية في تخلف المجتمع ثقافيًّا وحضاريًّا، بحيث تترسخ فكرة استخدام العنف لدى الفرد كوسيلة لحل مشكلاته مادامت جميع الأطراف " السلطة – القوى السياسية غير الحاكمة " تلجأ إلى استخدام العنف دائمًا. وقد تلجأ السلطة إلى استخدام العنف السياسي تجاه الأقليات مما يؤدي إلى تقسيم المجتمع وغياب الوحدة الوطنية، وتكون العلاقات الاجتماعية متوترة دائمًا وقد تؤدي إلى حرب أهلية (١٧). وتأتى إخفاقات النظم السياسية في مجالات التنمية، والتفاوت الطبقي في مستويات المعيشة، وتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية، وزيادة أعداد البطالة لدى الشباب، وما يرافقها من إحباط نفسى، تأتى في مقدمة الأسباب التي تؤدى إلى زيادة حركات التطرف الدينية والانضمام لها للتعبير عن الحرمان والإحباط الذي يصيب المجتمعات.

- ٢ الأسباب الدينية الثقافية، يقصد بالعنف الديني هو العنف الذي يكون موضوع الدين فيه هو موضوع السلوك العنيف، وهو عملية جوهرها ثقافي تميل إلى التركيز بشكل كبير على الجانب الرمزي للفعل، وهناك ثلاث صور للعنف: (۱۸)
- ١ العنف المؤسسى: وهو العنف الذي تمارسه السلطة الحاكمة بخروجها عن المواثيق والدساتير والشرعية وعدم تطبيقها.
 - ٢ عنف المقاومة المسلحة.
- ٣ العنف الهيكلي: وهو ناتج عن التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وفرص الحياة، أو نتيجة الانقسام داخل المجتمع.

في واقعنا العربي المعاصر برزت حركات وتنظيمات متطرفة نتسب نفسها إلى الإسلام وترفعه شعارًا لها كشرعية لتحقيق أجنداتها وغاياتها مستخدمة العنف لتحقيق تلك الأهداف، وقد كان لظهور هذه الحركات وانتشارها الواسع أسباب وعوامل، لعل أبرزها:-

١ – فشل البرامج والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبنتها النظم السياسية الحاكمة، فهذه النظم وقفت ضد دعوات الإصلاح السياسي والاقتصادي عندما أغلقت الأبواب أمام دعوات السماح بالتعددية والتحول الديمقراطي، وتحقيق التنمية، فلجأت إلى تدعيم سلطتها السياسية والعسكرية، وانتهجت سياسة العنف والاعتقال والإقصاء والتهميش، وتحجيم القوى المعارضة لها السياسية والمدنية، بالإضافة إلى فشل البرامج الاقتصادية، كل هذا دفع الكثير من هذه القوى المدنية والسياسية إلى الانضمام إلى حركات التطرف الديني وتبني أيديولوجيتها مستعينين بالنصوص الدينية لشرعنة العنف.

٢ - كان للتفسير والفهم الخاطئ في تفسير النصوص الدينية لهذه الجماعات التي ترفع شعار الإسلام، هو المدخل الرئيس في تتمية الفكر المتطرف لأعضاء هذه الحركات لتغذية التعصب واطلاق صفة التكفير والرده على المجتمع حكامًا ومحكومين. // M.E.R.C

ويلعب الجانب الثقافي دورًا رئيسًا في تقدم وتطور المجتمعات، وأيضًا في ضعفها وتأخرها. فالثقافة هي طريقة للحياة بماتعنيه من قيم ومثل، وأسلوب حياة، فإذا كانت الثقافة السائدة في المجتمع تكثر فيها المظاهر السلبية والصراعات وتمجد العنف، فإن الأفراد سيلجؤون إلى العنف باعتباره سمه من سمات ثقافة المجتمع، وإذا ماتم وصف الثقافة بأنها سياسية؛ فلإن القيم والمثل وطريقة الحياة ذاتها تكون هي المرتبطة بالسياسة ونظام الحكم، فالثقافة السياسية هي التي تشكل نظرة الفرد تجاه النظام السياسي والسلطة ومؤسساتها (١٩). ولبناء ديقراطية حقيقية لابد من وجود ثقافة سياسية مساهمه يؤمن بها أفراد المجتمع فكرًا وسلوكًا كأسلوب وطريق للحياة. فإذا كانت السلطة الحاكمة تستخدم سياسة التهميش والإقصاء ضد مجتمعها، فالنتيجة ستكون في بروز ظاهرة العنف السياسي ضد السلطة باعتباره الوسيلة



الوحيدة للتعبير، حيث يتداخل الجمود الثقافي مع التعصب الديني الأعمى. لذلك جاءت فكرة الاعتدال والوسطية كأحد المعالجات لما يحدث من صراعات سياسية واجتماعية تواجه الأنظمة والمجتمعات خاصةً العالم الثالث.

المبحث الثاني

الواقع السياسي والاجتماعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وظاهرة عدم الاستقرار السياسي

أولًا - المحاصصة السياسية:

بدءًا، تبدو لنا أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق أسبابها سياسية أكثر منها اجتماعية، وإن القضاء على عوامل عدم الاستقرار السياسي تقع في جزء كبير منها على عاتق القوى والأحزاب السياسية المتناحره أكثر منه على قوى المجتمع، فلا يمكن لنا الحديث عن الديمقراطية دون وجود ديمقراطيين، ولعل تحقيق متطلبات الاستقرار السياسي في العراق سيقود مستقبلًا لبناء دولة القانون والمؤسسات. فبعد التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والبدء في تجربة التحول الديمقراطي حيث التعددية السياسية والحزبية، والممارسة الانتخابية الديمقراطية لاختيار الشعب لمن يحكمه، واجهت العملية الديمقراطية في العراق ومنذ بدايتها عقبات وتحديات لعبت دورًا سلبيًا سياسيًّا واجتماعيا نتيجة التطبيق الخاطئ لها سواءً من قبل النظام السياسي أو من قبل المجتمع، وهذا الدور السلبي يعود لأسباب واعتبارات عديده لعل أبرزها: -

١ – تم تأسيس شكل الحكم في العراق على أساس المحاصصة الطائفية، والتوافق السياسي بدءًا من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٣، الذي أسس أول مظهر رسمي لمأسسة الطائفة السياسية وبرعاية أمريكية في

العراق، ومن ثم تم الاتفاق بين القوى السياسية على توزيع المناصب الرئاسية بين المكونات والأطياف العراقية على أساس طائفي، والتي كانت لها نتائج سلبية على سير العملية الديمقراطية لاحقًا،حيث التأخير في تشكيل الحكومات على مدار الدورات الانتخابية الأربعة، وضعف الممارسة الانتخابية نتيجة الانتخاب على الأساس العرقي والمذهبي، الأمر الذي أوجد انقسامًا اجتماعيا حادًا بين مكونات المجتمع لاتزال آثاره حاضرة وبقوه إلى الآن.

٢ - نتيجةً لثقافة الخضوع والتبعية التي تميز بها المجتمع العراقي في ظل النظم الشمولية، فقد كانت المبادئ والمفاهيم الديمقراطية غريبة على معظم العراقيين، وغير مفهومه وخاصةً فيما يخص العملية الانتخابية التي يتطلب نجاحها توفر الثقافة السياسية المشاركة، فقد صوت الناخب العراقي على أساس المصلحة الفئوية التي تخدم المكون الذي ينتمي إليه غير مهتم بالبرامج والقوائم الانتخابية التي تحمل برامج إصلاحية وتتموية، مما ساعد الأحزاب السياسية في اللعب على الوتر الطائفي للفوز بالمقاعد الإنتخابية وفي الدورات الانتخابية الأربعة حتى عام ٢٠١٨.

لقد تحولت الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، إلى ظاهرة سياسية اكتسبت بُعدًا رسميًّا من خلال توزيع المناصب الرئاسية والقيادية وفق مايُسمى المحاصصة والتوافق السياسي بين القوى السياسية التي مثلت مكونات المجتمع العراقي الرئيسة، ابتداءً من تاريخ تأسيس مجلس الحكم في ١٣ يوليو ٢٠٠٣، وبقيت هذه المحاصصة محصورة بالنخب السياسية فقط، غير أن الوضع في العراق قد تغير بشكل كبير عندما بدأت الأزمة الطائفية بين عامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، لتصل الطائفية إلى المجتمع العراقي، أدى إلى انقسام مجتمعي حاد حول جميع المفاهيم والقضايا، وعدم الثقة بالآخر، وأصبح العنف السياسي والاجتماعي حالة طبيعية ويومية عند العراقبين، وعلى الرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥،

لم ينص على المحاصصة السياسية على أساس طائفي إلا إنها أصبحت عُرفًا سياسيًّا وواقع حال كما هو الحال في النموذج اللبناني، وقد لعبت الأحزاب السياسية الممثلة لمكونات المجتمع العراقي على الوتر الطائفي للدخول في العملية الانتخابية لتحقيق أهدافها بسهوله دون أن تقدم برامج للإصلاح السياسي والاقتصادي. ووسط هذا المشهد المتمثل بالخوف من الآخر تشوه جوهر العلاقات الاجتماعية في العراق، فكان من الطبيعي أن تكون الولاءات التقليدية الأداة الحاسمة لنتائج العملية الانتخابية، وكذلك لإرادة وسلوك الناخب.

ثانيًا - العنف وعدم الاستقرار السياسي:

إن إحدى التحديات التي تواجه عدم الاستقرار السياسي في العراق هي ظاهرتا العنف السياسي والاجتماعي، وعلى الرغم من أن تلك الظاهرتين ليستا حديثة عهد بالعراقيين، إلا إنهما ظهرتا بشكل كبير وخطير بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة عوامل وأسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، محلية وخارجية، لعبت دورًا سلبيًا في التحول الديمقراطي، فلا تزال هذه الظاهرة تعانى من الاستمرار وعدم الثبات حتى وقتنا الحاضر، ومن أهم الأسباب الذي ساهمت في انتشار العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق هي :-

١ - انعدام فاعلية النظام السياسي نتيجة عدم قدرته على العمل في ظل بيئه غير مؤاتيه له، مثلت بدورها عائقًا أمام تحقيق الاستقرار السياسي. فافتقار المجتمع العراقي إلى نموذج للحكم السياسي القادر على خلق حد أدني من الإرادة المجتمعية والتعبير الحقيقي للمصالح العامة، وتوفير الإطار المناسب للتوفيق بينها أدى إلى ضعف النضج السياسي؛ بسبب عدم انتهاج الفرد العراقي للنهج والسلوك الديمقراطي، بسبب السلوك المتجذر في الوعي الجمعي العراقي ولَد حالة من عدم الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ (٢٠).

٢ – إن عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، واجهت تعثر في

السلوك والتطبيق نتيجة نظام المحاصصة والتوافق السياسي الذي تم الاتفاق عليه بين القوى السياسية العراقية وبرعاية أمريكية، والكثير من العقبات والأزمات الدستورية والسياسية والاجتماعية، عكست حاله من عدم الاستقرار السياسي والأمني لم يشهد تاريخ العراق مثيلًا له، فقد أصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة لإدارة الصراع الاجتماعي. فظاهرة عدم الاستقرار في العراق هي تفسير لعدم حالة الثبوت في الإطار المؤسساتي للدولة نتيجة خلل أصاب هذه المؤسسات، بحيث أصبح الصراع الاجتماعي غير منظم لغياب الآليات المؤسساتية مما أدى إلى حاله من النطرف في بنية العلاقات الاجتماعية.

- ٣ لعبت الطائفية والمذهبية دورًا كبيرًا في عدم الاستقرار السياسي في العراق، وكانت سببًا لنشوء الطائفية المجتمعية، وتسببت في انقسام عمودي حاد للمجتمع العراقي وتقسيمه إلى كتل ومكونات وفق أسس عرقية ومذهبية. فأصبحت الطائفية وسيلة لتفتيت الوحدة الوطنية، وطريقة لتكريس وديمومة الخلافات السياسية والمجتمعية، ومعولًا لهدم الدولة (٢١).
- ٤ الإرهاب الذي أصبح سمة ملازمة للحياة السياسية والاجتماعية في العراق، فقد أصبح العراق بعد الاحتلال الأمريكي ملاذًا للتنظيمات الإرهابية، حيث استطاعت هذه التنظيمات المسلحة المتطرفة كتنظيم داعش من احتلال مساحات شاسعة من شمال وغرب العراق استخدمت خلالها شتى أنواع العنف والإرهاب والقتل ضد السكان نتج عنه تدمير شبه كامل للمدن صعب من إمكانية عودة النازحين إلى منازلهم، مما أدى إلى عدم اهتمامهم وعزوفهم عن المشاركة السياسية، وضعف الممارسة الانتخابية لديهم.
- ٥ الإشكالية الحزبية، فقد ساهمت الأحزاب السياسية التي عملت في العراق في ترسيخ عدم الاستقرار السياسي، حيث اعتمدت هذه الأحزاب في عملها السياسي، والانتخابي على الولاءات العرقية والمذهبية والطائفية مما جعلها واجهات لشخصيات سياسية أوقبلية أو مذهبية، ولم تعتمد الولاء



الوطني لبرامجها، ولم تعد هذه الحزاب قادرة على تجاوز الأطر المجتمعية المتعددة باتجاه الأفق السياسي الواسع، أدى إلى التعارض مع جوهرها الحقيقي كمنظمات جماهيرية تعتمد التحديث والتنمية في برامجها. فقد عمدت هذه الأحزاب المتعددة المكونات على مكوناتها الاجتماعية على أساس العرق والدين والمذهب والطائفة، وتميزت بالانغلاق أمام المكونات الأخرى في التعامل والحوار والعيش المشترك، الأمر الذي جعل المجتمع العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مما ساهم في تشرذم الحياة السياسية، وزيادة الضبابية في اختيارات الناخبين، تسببت في دخول العراق في موجه من

العنف وعدم الاستقرار الدائم (٢٢) والبطالة دورًا في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في 7 - لعبت ظاهرة الفقر والبطالة دورًا في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فوفقًا لتقديرات البنك الدولي وتوقعاته للاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠١٨، فقد بلغت نسبة العراقيين الذين يقبعون تحت خط الفقر حوالي ٢٢،٥ بالمئة، وهناك ١٠ بالمئة من العراقيين يعانون من النزوح (٢٣). ويرى العديد من المحللين الاقتصاديين وجود العديد من المخاطر التي تهدد النمو في العراق كتصاعد التوترات السياسية، واحتمال وقوع هجمات إرهابية، واحتمال تقلبات أسعار النفط، وكذلك الفشل في تحسين البيئة الأمنية، وعدم إعطاء الأولوية للاستثمار في إعادة الإعمار (٢٤).

٧ - إشكالية قانون الانتخابات العراقي، فقد تمت صياغة هذا القانون وتشكيله وفق مقاسات الكتل والقوى السياسية نتيجةً لغياب وتعثر البيئه القانونية والتشريعية التي رافقت عملية صياغة هذا القانون؛ نظرًا للتعديل المتكرر له، كما إن مفوضية الانتخابات فقدت مصداقيتها شكلًا ومضمونًا كونها قد تشكلت وفق آلية المحاصصة، وشرط الاستقلالية هذا يضمن للمفوضية أداء مهامها بحيادية تضمن نزاهة الانتخابات والثقة والقبول بنتائجها.

ثالثًا - إشكالية الديمقراطية التوافقية:

يُعد التنافس السياسي السلمي بين القوى والأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة وفق مبدأ التداول السلمي للسلطة جوهر العملية الديمقراطية، حيث يكون للاخب الدور المحوري في اختيار قيادته السياسية وصولًا للاستقرار السياسي. فالديمقراطية هي بنية وآليات وممارسات سياسية أساسها التنافس الذي سيكون منصفًا وعادلًا عندما تظهر الأغلبية السياسية والأقلية السياسية اللتان تشكلان منظومة النظام السياسي الديمقراطي المتمثل بالديمقراطية التمثيلية. والمقصود بالأغلبية السياسية هنا كمفهوم سياسي وليس كمفهوم اجتماعي. فالأغلبية السياسية هي النزعة أو التوجه الأعم للناخبين في اقتراع ما، أي حصول حزب أو تحاف سياسي على الكم الأكبر من الأصوات مقارنة بمنافسية كل على حده (٢٠٠). ويقتضي حكم الأغلبية وجود أحزاب سياسية متعدده تهدف إلى الوصول إلى السلطة والفوز بها بالتناوب بين الأغلبية؛ وخلك لأن فكرة التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية تشكل ضمانًا للمجتمع، بحيث تقرر أبجدياتها بتداول السلطة بين الأحزاب وعدم تقيدها في حزب واحد يُمثل بحيث تقرر أبجدياتها بتداول السلطة بين الأحزاب وعدم تقيدها في حزب واحد يُمثل فكرًا واحدًا لرئيس حزب واحد هو الذي يحكم.

في البلدان التي تتميز بالتجانس الاجتماعي قوميًّا ودينيًّا، لاتواجه أزمات سياسية أو اجتماعية وعادةً ماتتميز بالاستقرار عند تطبيقها للديمقراطية التمثيلية "حكم الأغبية "لأنه من الممكن للأقلية السياسية التي ستكون في موقع المعارضة أن تتحول إلى أغلبية سياسية وتصل إلى السلطة لو تمكنت ونجحت في الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وفي هذه الحال يكون تبادلًا طبيعيًّا للأدوار كما هو الحال في الدول الديمقراطية. وعلى العكس من ذلك، ففي الدول ذات المجتمعات المتعددة المكونات عرقيًّا ولغويًّا ودينيًّا ومذهبيًّا وطائفيًّا تظل محكومة بمعادلة الأغلبية الثابته مقابل الأقلية الثابتة؛ نظرًا لاستحالة حصول الأقلية على اغلبية الأصوات بسبب الواقع الديموغرافي، ممايجعل الأغلبية مهمشه ولاتستطيع أن تشارك في عملية صنع القرار (٢٠).



بعد عام ٢٠٠٣، اتفقت القوى السياسية العراقية بكافة أطيافها وبرعاية أمريكية على صيغة للحكم في العراق سُميت " الديمقراطية التوافقية "، حيث تتقاسم المكونات الرئيسة للمجتمع العراقي السلطة وفق النسبة السكانيه لكل مكون، كحل لاحتواء الخلافات والاحتكاكات بين تلك المكونات، ولكن هل فعلًا تم تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق؟

تقوم الديمقراطية التوافقية بحسب مؤسسها " أريند ليبهارت Arend Ligphart" على ما سماه تحالف النخب الممثلة لجماعاتها الأثنية أو الدينية و العرقية على نحو يضمن (٢٧):

- ١ استيعاب المطالب والمصالح المختلفة لتلك الجماعات.
- القدرة على تجاوز الانقسامات والدخول في إطار برنامج مشترك مع النخب الممثلة للجماعات الأخرى.
- ٢ الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي القائم على توافق تلك النخب بوصفه السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي.
- ٣ أن تكون النخب مدركة لمخاطر التشظي السياسي وفشل الوصول إلى التوافق.
- ٤ استقلالية الجماعات الفرعية عن بعضها لمنع التنازع بين النخب في قواعدها التمثيلية.

وتتميز الديمقراطية التوافقية بعدة خصائص أهمها (٢٨):-

١ - تتميز بحكومة ائتلاف واسع، أو بمعنى حكومة الشراكة، أو حكومة الوفاق الوطني، أي وجود تحالف كبير يضم فئات المجتمع المتعدد، بحيث يقوم رئيس الحكومة بوضع برنامجه السياسي والحكومي وعرضه على القوى السياسية التي شكلت الائتلاف الواسع ومناقشتها والموافقة عليها، والقصد من

- ذلك حتى تتم مشاركة غالبية القوى السياسية في الحكم، وصنع القرار السياسي، وحتى لاتهيمن الأغلبية على الأقلية في الحكم.
- ٢ اعتماد النسبية في التمثيل النسبي والمجتمعي في الحكم، وفي التعيينات، في
 مختلف الوزارات والقطاعات، وتخصيص الأموال العامة.
- توفيرالفيتو المتبادل أو مايُسمى حكم " الأغلبية المتراضية " وهذا الفيتو يساهم في حماية إضافية لمصالح الأقليات من هيمنة الأكثرية على القرار السياسي.
- ٤ الإدارة الذاتية، بحيث تتمكن كل فئه أو مكون بإدارة شؤونه الداخلية باستقلالية " الحكم الذاتي " أي حكم الأقلية لنفسها في منطقتها حصريًا كالتعليم والصحة ومحاكم الأحوال الشخصية.

بعد أن تطرقنا إلى ماهية الديمقراطية التوافقية، وخصائصها، وأسباب اللجوء إليها، يجدر بنا أن نتساءل هل ما يُسمى بالديمقراطية التوافقية التي تم تطبيقها في العراق قد أدت إلى تحقيق الديمقراطية المنشوده، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي والاقتصادي؟ أم فشلت في ذلك، وهل يعود سبب هذا الفشل إلى التطبيق غير الصحيح والخاطئ لها؟

الصحيح والخاطئ لها؟ مما سبق من محاور الدراسة، ومن خلال بحثنا لمؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق، نرى أن مايُسمى بالديمقراطية التوافقية في العراق، قد فشلت في الجانب التطبيقي، لأسباب منها سياسي ومنها اجتماعي تتمثل بالآتي :-

١ – لا تزال إشكالية بناء الهوية الوطنية والمواطنة في العراق مستمرة لم تتغير على الرغم من هذا التحول الديمقراطي، ويتحمل الفرد العراقي جزءًا من هذه الإشكالية، فبعد عام ٢٠٠٣، زادت ظاهرة الاستقطاب العمودي المجتمعي، ووتيرة الخطاب السياسي الموجه بالتحديد للشرائح الاجتماعية التي تشكل المجتمع العراقي وأساس هذا الخطاب هو التأكيد على الولاء والانتماء العرقي



- والأثنى والديني والمذهبي لكل شريحة، مما خلق حالة مستمرة وثابتة من الانقسام والتمزق المجتمعي في العراق، وذوبان الهوية الوطنية.
- ٢ النائب في البرلمان العراقي أصبح يمثل حزبه أو مكونه الاجتماعي، ويخدم مصالحهم الفئوية الخاصة على حساب المصلحة العامة.
- ٣ لا تتم الموافقة على القرار التشريعي إلا من خلال التوافق بين القوى السياسية الكبيرة، وليس من خلال قاعدة الأغلبية، وهذا يؤدي إلى تعطيل القرارات وتأجيلها وربما إلغائها فيما لو تضررت مصالح هذه القوى، وبالتالي القرارات و--... و العامة. الإضرار بالمصلحة العامة.
 - ٤ لاتستطيع الأقلية استخدام الفيتو.
- ٥ تعطيل العمل الحكومي في حالة استقالة أحد الوزراء حيث لايستطيع رئيس الوزراء تعيين البديل، فهو من الجهه السياسية التي ينتمي إليها الوزير، وهذا ينطبق على كافة المؤسسات والجهات الحكومية كمؤسسة القضاء، والمفوضية العليا للانتخابات مما يؤدي إلى هشاشة البناء المؤسسي للدولة.
- ٦ لم تؤد ما يُسمى الديمقراطية التوافقية في العراق إلى بناء تحالفات واسعة أوعقد اجتماعي أو سياسي يتفق على جميع القضايا التي تخص المصلحة العامة، فقد كان هناك تباين واختلاف واضح بين القوى السياسية المتعددة على جميع الأمور، فكل مكون ينظر للأمور بنظرته الخاصة وبناءً على مصلحته العرقية والإثنية، وعلى حساب المصاحة العامة والمواطنة، مما زاد من انقسام المجتمع، وبروز ظاهرة عدم الثقة بين الأطراف السياسية، فالتأجيل المستمر للخلافات والصراعات، والقرارات دون الوصول إلى حل وخاصةً قضيةً كركوك، زاد من تشرذم الحياة السياسية، وتعطيل للخدمات الضرورية للمواطن، شكلت خطرًا على مستقبل الدولة والمجتمع.

- ٧ فشل البرامج والإصلاحات الاقتصادية الحكومية؛ بسبب نظام المحاصصة السياسية التي قام عليها شكل وصيغة النظام السياسي.
- ٨ لم يكن هناك تطبيق للديمقراطية التوافقية بمعناها الصحيح، بل أصبح هناك توافق ومحاصصة سياسية وتقاسم للسلطات والمناصب الرئاسية وباقي المؤسسات الأخرى بين القوى السياسة الكبيرة، وأصبح هذا التوافق السياسي عُرفًا ثابتًا لاأحد يستطيع تغييره.

المبحث الثالث متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق

بدءً، الديمقراطية ليست مجرد آليه لأي عقيدة تتافس غيرها من العقائد والأديان، وإنما هي منهج ونظام حكم يتأثر مضمونه وشكله باختيار المجتمعات التي تطبقه، ونتيجة الاستمرار عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، لأسباب عديدة أثرت بدورها سلبًا على ضعف الممارسة الانتخابية للناخب العراقي في دوراتها الأربعة " ٢٠٠٥ - ٢٠١٨ "، وعدم ميله نحو المشاركة السياسية، لابد من إيجاد طرق وحلول جذرية لمعالجة هذه الإشكالية، كون الحلول الترقيعية والمؤقته والتأجيلات المتكررة التي أصبحت سمه من سمات العملية السياسية في العراق هي مجرد علاج مسكن لفترة مؤقته سرعان ماتعود بعدها الخلافات والأزمات إلى الظهور وبشكل أقوى وأخطر، وفي رأينا المتواضع نرى أن هناك بعض الحلول الجذرية التي تحتاج إلى وقت طويل كي تجني ثمارها، ستؤدى إلى بناء دولة القانون والمؤسسات في العراق، فكل متطلب يؤدي بدوره إلى تهيئة المتطلب الآخر وهكذا، وهذا ماسنراه في محاور المبحث الثالث.



أولًا - بناء المصالحة الوطنية الحقيقية:

قبل الاحتكام إلى دستور شرعي ديمقراطي متفق عليه سياسيًّا ومجتمعيًّا، يلتزم الجميع به والعمل وفق أحكامه ونصوصه، يُلائم خصوصية وثقافة المجتمع العراقي وبما لايتعارض مع المفاهيم والمبادئ الديمقراطية، لابد من بناء قاعدة الإجماع العام باعتبارها النواة والقاعدة التي يتم من خلالها بناء دولة القانون والمؤسسات، وقاعدة الإجماع هي تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية بين العراقيين سياسيًّا ومجتمعيًّا.

لقد تعرض العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولايزال إلى العديد من الأزمات على مختلف الأصعدة أدت إلى انقسام مجتمعي جاد، وخلافات سياسية هددت مستقبل العراق دولةً وشعبًا، وشكات عائقًا أمام محاولات بناء الدولة الديمقراطية، دون وجود أمل في الأفق لحل هذه المعضله. لذلك لابد من البحث عن حلول جذرية تؤسس لبناء اللبنات الأولى للديمقراطيه، وأولى هذه الحلول تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، فعلى ضوء هذه المصالحة يصبح من السهل الاتفاق على آليات العمل الكفيله بنجاح التحول الديمقراطي في العراق، وصولًا إلى مصالحه مجتمعية، فماهي السبل الكفيله لنجاح وتحقيق هذه المصالحة؟

١- في ضوء الأزمات الحادة بين القوى السياسية العراقية المختلفة على معظم القضايا بسبب المصالح والمكاسب الشخصية والفئوية، فإنه اليمكن أن تاتي المبادرة لتحقيق المصالحة الوطنية من قبل هذه القوى، كونها طرفًا أساسيًّا في الأزمة، وبما أن المجتمع العراقي بكافة أطيافة يكن التقدير والاحترام والامتثال للمرجعيات الدينية، فإن اتفاق هذه المرجعيات بكافة طوائفها وأديانها ومعتقداتها على تبنى الدعوه للمصالحة الوطنية سيوفر البيئه الملائمة لنجاحها، ولعل مما يساعد على ذلك :-

أ - تنظيم الخطاب الديني المعتدل الوسطى الذي يدعو إلى وحدة المجتمع العراقي، ونشر المحبة والسلام، والتعاون، والاحترام، والابتعاد عن

تراكمات الماضي، والتأكيد على أن المصالحة الوطنية وان كانت تعبير سياسي واجتماعي إلا إن جوهرها وروحها ديني.

- ب الدور المهم للمرجعيات الدينية في العراق بمختلف أعراقها ومذاهبها بالتصدي للأفكار والدعوات المنحرفة والمتطرفه التي تساهم في انقسام المجتمع من خلال المؤسسات الدينية، وخطب الجمعة، ووسائل الإعلام، واقامة الصلوات الموحده، والزيارات المتبادلة، مما يساهم في بناء الثقة واللحمة المجتمعية.
- ٢ نلعب مؤسسات المجتمع المدنى دورًا مهمًّا في نشر الثقافة المدنية والوعى لدى الأفراد، وتنمية الثقافة السياسية المشاركة وصولًا إلى المواطنة، من خلال التأثير في المشهد السياسي والاجتماعي ورسم السياسات العامة للحكومة، فاستقلالية هذه المؤسسات عن السلطة السياسية تمنحها الحرية في العمل كمؤسسة فاعلة في المجتمع، فهي الرقيب على أعمال السلطة السياسية، وهي البديل الوظيفي للولاءات التقليدية وعابره لها، وتساهم في خلق هويه ثقافية جديدة منافسة للثقافة التقليدية، كما إن الانتماء لهذه المؤسسات يكون قائمًا على أساس المواطنة وليس على أساس القرابة أو العرق أو الدين أو المذهب، عندها تكون الثقافة السياسية المشاركة عالية لدى الفرد.
- ٣ تساهم المؤسسة التربوية في بث روح التسامح والمحبة والتعاون واحترام الآخرين وتتمية المجتمع وصولًا إلى المواطنة الحقيقية، ابتداءً من البيت الذي يشكل أصغر وحدة اجتماعية، حيث يتعلم الطفل في المنزل اللغه والتعبير والعادات والتقاليد التي تشكل شخصيته، وتقويمه بشكل صحيح وسليم وفق معابير تقوم على القيم الأصيلة، ومحبة الآخرين واحترامهم، ثم يأتي دور المؤسسة التعليمية لتكمل المسيرة المنزلية حتى الوصول إلى الجامعة، ومن ثم خدمة المجتمع والصالح العام من خلال مشاركة واعية وعقلانية.



ثانيًا - الإحتكام إلى دستور ديمقراطي جامع وشامل:

على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، اشتمل على مواد ونصوص ذات أهمية وقيمة، لكن هناك بعض النصوص الغامضه والجامده والتي من الصبعب تفسيرها أو تعديلها ساهمت بدورها في بروز خلافات وأزمات بين القوي السياسية، خاصةً الخلاف بين الإقليم والمركز حول المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بالمناطق المتتازع عليها. ولعل أهم جوانب القصور والمثالب التي جاء بها الدستور العراقي الحالي هي: - (٢٩)

- ١ السرعة التي تم فيها إنجاز كتابة الدستور العراقي تحت ضغط الجانب الأمريكي بضرورة الانتهاء منه بحلول ١٥ أغسطس ٢٠٠٥.
- ٢ نصت المادة الثالثة من الدستور على أن العراق متعدد القوميات والأديان والمذاهب، فلم تعتمد هذه المادة معيار المواطنه، وهذا لايتفق مع المبادئ الديمقراطية.
- ٣ لم تكن لجنة كتابة الدستور من ذوي الاختصاص في القانون الدستوري، لذلك جاءت بعض مفردات النصوص غير دقيقة لغويًّا، كما إنها اتسمت بالميول العاطفية والسياسية.
- ٤ فرض الجانب الأمريكي حرية العقيدة في الدستور العراقي وفق المادة " ٤٢ "، التي كفلت حرية الإنتقال من ديانه إلى ديانه أخرى، مما يؤثر على هوية العراق العربية والإسلامية مستقبلًا.
- ٥ تم تطبيق نظام الكوتا للنساء أي أن " ٢٥ " بالمائة من اعضاء البرلمان يجب أن يكونوا من النساء، وهذا غير معهود في النظم السياسية الديمقراطية.
- ٦ خلو لجنة كتابة الدستور من أي تمثيل رسمي للعرب السنة في العراق، رغم أنهم يشكلون مكونًا فاعلًا في إرث الدولة العراقية.
- ٧ لم تكن لدى المواطن العراقي ثقافة ديمقراطية ودستورية، فعدم إلمامه

بالنصوص الدستورية جعل هذه النصوص تمر دون أي اعتراض مما ألحق الضرر المجتمعي أثناء تطبيقها.

٨ – حسب مواد الدستور تم تقوية سلطات الإقليم على حساب السلطة الاتحادية،
 رغم أن الدساتير دائمًا تنص على الوحدة الوطنية.

مما سبق، يتضح لنا أن هناك حاجه سياسية ومجتمعية توافقية على إجراء بعض التعديلات الدستورية في الدستور تتلاءم مع متطلبات المرحلة القادمة، وفق المفاهيم الديمقراطية، وبما يتلاءم مع ثقافة وخصوصية المجتمع العراقي المتعدد المكونات والطوائف. فعندما تشكلت لجنة التعديلات الدستورية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٦، واجهت عقبات وخلافات حادة بين القوى السياسية العراقيه حالت دون التوصل إلى اتفاق وفشل لجنة التعديلات الدستورية من تقديم " مشروع الدستور المعدل" إلى مجلس النواب في موعدها النهائي في ١٥ مايو ٢٠٠٧، على الرغم من القيود التي تم فرضها على عمل لجنة التعديلات الدستورية والتي قيدت من عملها، ومن أبرز تلك القيود :- (٣٠)

- ١ لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين، أو لخُمس أعضاء مجلس النواب اقتراح تعديل الدستور.
- ٢ لايجوز تعديل أو مناقشة المواد الأساسية الواردة في البابين الأول والثاني إلا بعد دورتين انتخابيتين تتهي بعام " ٢٠١٤ "، وبناءً على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وموافقة الشعب باستفتاء عام، ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام.
- ٣ لايجوز إجراء أي تعديلات على مواد الدستور تتنقص من صلاحيات الأقاليم
 التي لاتكون ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعنى، وموافقة أغلبية سكان الإقليم باستفتاء عام.

ووفقًا لذلك، في الوقت الحالي، نجد أن فرص التعديل للدستور قد تكون مشروعة



على اعتبار أن الدستور تم وضعه لإدارة المرحلة الانتقالية، ولحين كتابة دستور دائم تتفق علية كافة مكونات المجتمع العراقي، وقد حدثت متغيرات خلال الأعوام اللاحقه من كتابة الدستور تطلب وضع بعض التعديلات عليه وفق متطلبات المرحلة الجديده، إضافةً إلى انتهاء بعض شروط المواد الأساسية من الدستور التي انتهت عام ٢٠١٤. ومما يزيد من إمكانية فرص التعديل الدستوري ما يلي :-

- ١ لاتزال هناك العديد من النصوص الدستورية كما أوضحنا سابقًا، تثير الخلافات بين القوى السياسية لوجود أكثرمن تفسير وتأويل لها، مع إن القاعدة الدستورية يجب أن تكون صريحة وواضحة وتهدف إلى حل النزاع والخلاف، أو أي إشكال قد يحدث. مراسال المال المال
- ٢ من المفترض أن تكون القواعد الدستورية ملائمة لكل زمان ومكان، ومعالجة ماقد يطرأ في المستقبل من تغيرات ومتطلبات.
- ٣ النصوص والمواد الدستورية للدولة الديمقراطية الفيدرالية، لاتسمح بتفتيت السلطة السياسية ولابتركيزها، فمن المفترض أن تكون الصلاحيات والسلطات والثروات مابين المركز والأطراف، فمواد الدستور ونصوصه يجب ان تؤكد على وحدة واستقلال سلطة الدولة.

مما سبق، نجد أن التطبيق العملي لدستور العراق، قد أفرز عددًا من الأخطاء التي لابد من تعديلها كي يتم تعديل المسار الديمقراطي بشكل صحيح، إذا ما أردنا بناء دولة القانون والمؤسسات، فالمتغيرات والأحداث التي حصلت في البيئة العراقية بعد عام ٢٠٠٥، أوجدت حالة من عدم الاستقرار، فمن الأزمات السياسية والدستورية المستمره، إلى الحرب الطائفية، وأزمة كركوك والمناطق المتنازع عليها، مرورًا بأزمة الدولة المركبة وتزايد سلطات الإقليم على حساب المركز، وما رافقها من استغلال للثروات والموارد، وعودة العرب السنة إلى العملية السياسية، وتزايد الإرهاب الذي مزق الدولة والمجتمع وأنهكه، ومانتج عنه من تدمير مدن بالكامل في شمال وغرب العراق بسبب تنظيم داعش الإرهابي، أصبح لابد من توافق سياسي بين القوى السياسية، والمجتمعية على التوافق والبدء الفعلى لإجراء تعديلات دستورية وبما يتلاءم مع المرحله الراهنه والمصلحة العامة، ومن شأن هذه التعديلات الدستورية في حالة حصولها على القبول السياسي والمجتمعي أن تُعيد الثقة للمواطن بنفسه وبأهميته ودوره في المجتمع، ويكسب النظام السياسي المنتخب الرضا العام والقبول والشرعية من أكبر عدد ممكن من الافراد على اعتبار أن المشاركة السياسية ستكون عالية ومرتفعه خاصةً في العملية الانتخابية.

ثالثًا - التعددية السياسية والحزبية: و التعددية السياسي والاجتماعي عندما تتحقق المصالحة الوطنية الحقيقية، ويتم التوافق السياسي والاجتماعي العام على كتابة دستور عراقي جامع وشامل ينال رضا وقبول غالبية مكونات المجتمع العراقي، عندها ستكون التعددية السياسية قد بُنيت على أسس متينة وصحيحة، وفق مبدأ المواطنة من خلال قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية، ويهيئ المناخ المؤسسي والتنظيمي لعملها. فالتعددية في جوهرها إقرار بالحرية والاختلاف والتعايش السلمي في إطار من الحرية والاختلاف والتنوع الاجتماعي في إطار من التنافس السلمي، والاحتكام إلى القواعد الديمقراطية. وتُشير التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار من جهه، واحترام القوى السياسية والمجتمعية لقواعدها وصيانتها من جهه أخرى، فالتعددية السياسية هي انعكاس وتمثيل للتعددية الاجتماعية، حيث تتخذ أشكالًا مختلفة في إطار من تنوع القوى والتنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع، والغاية منها إتاحة الفرصة والمجال أمام الأحزاب السياسية للتنافس والوصول إلى السلطة، وخدمة المجتمع. وتتضمن التعددية السياسية وجود أطر دستورية قانونية تُهيئ المناخ لوجود التتوع المؤسسي والتنظيمي داخل المنظومة السياسية، وهذه الأطر الدستورية تؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات،

والمساواة بين المواطنين دون أي تمييز، وحرية التعبير عن الرأي وفق ترتيبات سلمية تنال رضا القوى السياسية والمجتمعية (٢١). وتعنى التعددية الحزبية حرية إنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والانتماء إليها والاعتراف بها دستوريًا، وتفعيل نشاطها في الحياة السياسية من خلال المشاركة في السلطة أو الوصول إليها، فالتعددية الحزبية لاتوجد إلا إذا وجدت تعددية سياسية (٢٦٠). وتُعد الأحزاب السياسية العنصر الأساس في المؤسسات السياسية للدولة، فهي تتطور وتتجدد مع فاعلية وتطور النظام السياسي، حيث تكون العلاقة بينهما علاقة وثيقة ومترابطة كون الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات التي تقود المجتمع نحو التغيير والتطور، فهي مؤسسات وتنظيمات وسطية بين المجتمع والدولة لتنظيم العملية السياسية.

بعد عام ٢٠٠٣، صدر قانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقت، وقد ظهرت العديد من الأحزاب السياسية مستفيدةً من أجواء الحرية التي توفرت في العراق، وقد تتوعت هذه الأحزاب بين الإسلامية والعلمانية والقومية ومن جميع الأطياف، وصل كثرة عددها إلى انتشار الفوضى السياسية، فلم تكن معظم هذه الأحزاب تمتلك برامج واضحة لعراق ما بعد التغيير فقد كان هدفها فقط إسقاط النظام السياسي الحاكم، ونتيجةً لذلك أصابت هذه القوى حالة من الخلاف والإختلاف في وجهات النظر انعكست على حالة الاستقرار السياسي، والاجتماعي، وأصبح هدفها الأساس هو الحصول على المكاسب السياسية. وقد احتوى قانون الأحزاب والهيئات السياسية على الكثير من الإشكالات لعل أبرزها أن هذا القانون صدر من قبل سلطة غير منتخبة، وأعطى الحق للأشخاص منفردين حق تكوين أحزاب سياسية لغرض الدخول في الانتخابات، كما اشترط حصول موافقة المفوضية الخاضعة لسلطة الائتلاف لتكوين الحزب السياسي (٣٣). وفي عام ٢٠١٥ صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥، بعد أن تم تجميده منذ عام ٢٠١١، حيث كان للاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١٥ دورًا مهمًّا ورئيسيًّا في

إقراره والمصادقه عليه، وقد عُد إقرار هذا القانون خطوة مهمة ونقطة تحول في تحديد شكل المسار الديمقراطي في العراق، كونه يساهم في بناء الإطار السياسي والدستوري المنظم للمارسة الحزبية القائمة على المؤسساتية بعد أن كانت تتسم بالعشوائية وسوء التنظيم، وكان هذا القانون أكثر نضجًا من القانون الذي سبقه، وأقرب إلى المعايير الدولية المتعلقه بحرية تأسيس الأحزاب السياسية، وتضمن العديد من النصوص التي رسخت المبادئ الديمقراطية، إضافةً إلى الضوابط العملية الهادفة إلى ضبط عملية تأسيس الأحزاب السياسية وتنظيم نشاطها.

بعد أن توفرت القاعدة والأرضية المؤسسية والتنظيمية لعمل الأحزاب السياسية بعد إقرار قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، ماذا يجب على الأحزاب السياسية العراقية العمل لبناء الدولة الديمقراطية والمجتمع المدنى، وصولًا للاستقرار السياسى؟ هناك متطلبات لإنجاح عمل التعددية السياسية في العراق، وفق المفاهيم الديمقراطية وزيادة مؤشر المشاركة السياسية وخاصةً الممارسة الانتخابية في ظل الثقافه السياسية المشاركة وصولًا إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية، ولعل أبرز هذه المتطلبات:-

- ١ على جميع الأحزاب السياسية التقيد بمواد الدستور العراقي، وقانون الأحزاب والعمل ببنوده وعدم الخروج عنها، والقبول بنتائج العملية الانتخابية، وممارسة دورها في بناء المجتمع المدني.
- ٢ التأكيد على مبدأ التنافس السلمي بين الأحزاب والقوى السياسية المتعددة انطلاقًا من مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر، وحرية التعبير عن الرأي، وصولًا إلى ثقافة التسامح خدمةً للصالح العام.
- ٣ القناعة الحقيقية لدى الأحزاب السياسية بضرورة مسايرة التطور والتحديث، والانفتاح الفكري مع الآخرين، ومواكبة تطورات العصر السريعه. فالجمود السياسي، والانغلاق الفكري أمام الآخرين لايصب في مصلحة الحزب السياسي في ظل رياح التغيير السريعة.

٤ - اعتماد الأحزاب السياسية لمبدأ المواطنه في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفتح أبوابها لكافة فئات المجتمع العراقي للانضمام إليها كأعضاء بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية والمذهبية والدينية، فالابتعاد عن الانتماءآت الطائفية هي إحدى سمات العمل الديمقراطي ونجاحه، وعلى أساس أن الأحزاب السياسية شريك أساس مع الدولة في العملية السياسية، وخدمة المجتمع.



الاستنتاجات:

- ١ لعبت متغيرات وعوامل عديدة في استمرار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، كان أبرزها طبيعة الأسس التي قام عليها شكل نظام الحكم وهو نظام التوافق والمحاصصة السياسية بين القوى السياسية وبرعاية أمريكية، والتي انعكست بدورها على المحاصصة الطائفية التي أصبحت سمه من سمات الدولة العراقية مؤسساتها.
- ٢ وقد انعكس هذا التوافق السياسي على المجتمع العراقي الذي انقسم بدوره انقسامًا اجتماعيا حادًا برزت من خلالها صور سلبية عبرت عن الفوضى والعنف المجتمعي بين مكونات المجتمع العراقي المتعدد الأعراق والقوميات والطوائف والمذاهب، أصبحت الولاءات الفرعية ظاغية على المواطنة.
- ٣ وقد استغلت القوى السياسية هذا الانقسام المجتمعي لتلعب على الوتر الطائفي في دخول العملية الانتخابية، فلم يكن لدى غالبية هذه الأحزاب برامج انتخابية اقتصادية واجتماعية تهدف للصالح العام، فقد لعبت الولاءات التقليدية الفرعية للأحزاب السياسية والأفراد معًا دورًا رئيسًا في تحديد نتائج العملية الانتخابية، وما رافق هذه العملية الانتخابية من أزمات سياية ودستورية واجتماعية ولدت حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي.

التوصيات:

لا توجد ديمقراطية بلا ديمقراطيين.. وعليه، فإن الاتجاه نحو تحقيق المصالحة الوطنية السياسية والمجتمعية، والإجماع العام على دستور ديمقراطي شرعي مستفتى عليه مقبول مجتمعيًا، ويخدم جميع مكونات المجتمع العراقي المتعدد، ويستند على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات وبدون أي تمييز، ويلائم خصوصية وثقافة المجتمع وبما لايتعارض مع المبادئ الديمقراطية، هو القاعدة والمرتكز لبناء دولة القانون والمؤسسات والمجتمع المدني، فالمجتمع العراقي بما يمتلكه من مقومات باستطاعته إذا ماتوفرت له الشروط والمتطلبات التي تم ذكرها سابقًا ان يصل إلى المشاركة السياسية القائمه على الثقافة السياسية المساهمة، والمواطنة وصولًا لتحقيق الاستقرار السياسي.



الهوامش

- ١ نيفين سعد، " الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي "، القاهرة : مركز الدراسات السياسية، دار النهضة المصربة للنشر ١٩٨٨، ص ٥.
- ٢ صدقه يحي، " الاستقرار السياسي في الدول النامية "، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٧٣، أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٠، ص ٧٦.
- ٣ حسنين توفيق إبراهيم، " العنف السياسي في الوطن العربي "،أوراق عربية "١٧"، شؤون سياسية " "٦"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩.
- 4- David c. h. Austin, The political system, (London:sc:ent. ficpoor Agency 1971,p54
- ٥- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية،، ترجمة علي مقلد، وعبد المحسن سعد، بيروت : دار النهار، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠، ص ٣٥٦.
- ٦- أندريه هوريو، " القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية "،ترجمة على مقاد، وآخرون، بيروت: الأهلية للنشروالتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص٣٩.
- ٧- عبد الحليم الزيات، " النتمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي "، الإسكندرية : دار المعارف ، الجزء الأول، ١٩٨٦، ص ٢١.
- 8 CH. Dodd. "Ideology and political development", in Robert benewick & others ,knowledge and belief in politics ,the problem of ideology (London: George Allan, Unwin L. T. D 1973)p. 246
- ٩- على عبود،وحيدر ناظم، " مقارنات في الديمقراطية والمجتمع المدنى : دراسة في الأسس والمقومات "، دمشق : دار الصفحات للدراسةات والنشر ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٦١
- ١٠- إسماعيل صبري عبدالله، " الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها "، المستقبل العربي، العدد ٦٤، حزيران / يونيو ١٩٨٤، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٥٨
- ١١- أحمد ثابت، " التعددية السياسية في الوطن العربي.. تحول مقيد وآفاق غائمة "، المستقبل العربي،العدد ١٥٥،كانون الثاني /پناير ١٩٩٢،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥
- ١٢- للمزيد انظر مقالة محمد عز الدين عرب، " التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي "، القاهرة: مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ACPSS. Ahram. org. eg
- ١٣ محمد عبد الوهاب، " القانون الدستوري "، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الأولى، 199.

- ١٤ مدحت مطر، " تتامى ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها "، عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص٢٦
- ١٥ حسنين توفيق إبراهيم، " ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية "، سلسلة أطروحات الدكتوراة (١٧)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢ ،ص ٤٦
 - ١٦ حسنين توفيق إبراهيم، " ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية "، مصدر سبق ذكره، ص٥٩
- ١٧ جلال عبدالله معوض، " السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي "، القاهرة : مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية والسياسية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ٣٠٥.
- ١٨ إجلال إسماعيل، "العنف الأسري" ، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص٢٩-٣٠
- ١٩– أحمد فاضل، " الاستقرار المجتمعي في العراق مابعد ام ٢٠٠٣ : دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية "، المجلة السياسية الدولية، العدد ٢٥، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ١٨٨.
 - ۲۰ نفسه، ص ص۱۸۸– ۱۹۰.
- ٢١- عبد الجبار أحمد، "آليات منع الحرب الأهلية في العراق "، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ص ٨-١٠
- ٢٢ عامر حسن فياض، " أفكار تأسيسية في بناء الدولة المدنية الحديثة "، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٤، كانون الثاني /٢٠٠٥، ص١٣٧
 - ٢٣-" البنك الدولي، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، " إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص " ٢٣
 - www. AL bank68 aldawli. org. 2018
- ۲۶- أخطار محدقة بالعراق، مقالة منشورة بتاريخ ۱۹٬۲۰۱۸/٥/۸ <u>www. basnnews. com</u> 2018.
- ٢٥ داود الباز، "النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية "، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦، ص٢٠٦
- ٢٦ حسين كريم، وآخرون " إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة : لبنان والعراق "، بيروت : المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧، ص١٧
- 27- Arend lighart, consociational democracy, world journal, vol. 21,no,2(January 1969) ,pp. 205-220.
- ٢٨ أرنت ليبهارت، " الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد "، ترجمة حسني زينه، بيروت : معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٦٥



- ٢٩ حوار أجرته جريدة الصباح العراقيه، مع الدكتور نديم الجابري، عضو لجنة كتابة الدستور العراقي بتاريخ ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥.
- ٣٠ بشرى حسين، " الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ : بين التحديات وفرص التعديل "، شبكة النبأ المعوماتية، بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٨
 - ٣١ أحمد ثابت، " المرجع السابق، ص٣-٥
- ٣٢ برهان غليون، " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي "، المستقبل العربي، العدد١٣٥، آيار / مايو ١٩٩٠، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص١٠-١٢
- ٣٣– قانون الأحزاب والهيئات السياسية الصادر عن سلطة الإئتلاف المؤقته رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤.







Middle East Research Journal



Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year - Founded in 1974



Vol. 65 July 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)